

غادر تركيا إلى جنيف للمشاركة في المؤتمر الـ 129 للاتحاد البرلماني الدولي

الغانم: عالمنا العربي والإسلامي يمر بمنعطف مهم ونأمل تجاوزه بسلام



مرزوق الغانم

القضاء على اسلحة الدمار الشامل، معربا عن امه في ان يتمكن المجتمع البرلماني الدولي من وضع خطوات

عملية وملموسة في هذا الاتجاه خصوصا بعد استخدام النظام السوري لتلك الاسلحة ضد شعبه مؤخرا. وعن اجتماعات مؤتمر جنيف، اوضح الغانم ان المؤتمر سيناقش عددا من القضايا من خلال لجانه الدائمة، يمس جزء منها الوضع العربي والمستجدات الإقليمية ومن اهمها موضوع لجنة الامن والسلم الدوليين. وأضاف الغانم ان مساهمات البرلمان من اجل عالم خال من الاسلحة النووية مشيرا الى ان القضية الأخرى التي ستناقشها لجنة التنمية المستدامة هي كيفية تحقيق تنمية مرتبة في وجه المخاطر من خلال التمويل والتجارة وكذلك تفعيل دور البرلمانات في حماية حقوق الاطفال وعلى الأخص المهاجرين دون مرافق ومنع استغلالهم في حالات الحرب والصراعات. وقال الغانم انه من المنتظر ان يتم انتخاب الرئيس ونواب

خفاوة الاستقبال التي لقيها الوفد، لافتا الى ان هذا الامر ليس مستغربا من اخواننا الأتراك. وأكد العضو محمد مروى الهدية ان الزيارة حققت اهدافها المرجوة منها وساهمت في توطيد العلاقات التركية الكويتية بما فيها العلاقات الاقتصادية والسياسية والبرلمانية، مشيدا بقاء رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس مجلس الوزراء حيث تم خلاله تبادل الخبرات، كما كان لرئيس مجلس الأمة دور مؤثر ترك انطبعا جيدا لدى القيادة التركية. وختتم الهدية تصريحه قائلا المهمة انت الغرض المطلوب منها وسنرى نتائجها في القريب العاجل.

● كتب موفد مجلس الأمة أمل المطوع

مضيفا ان المؤشر الآخر يوضح ان الكويت دولة قانون ودستور ويتمثل ذلك في مجلس الأمة ولذلك اتت الدعوة لمعالى رئيس المجلس. بدوره، قال العضو سلطان الشمري ان نتائج المباحثات كانت بناة وناجحة خصوصا فيما يتعلق بتقديم تسهيلات خاصة للمستثمرين الكويتيين وتعزيز فرص التبادل التجاري، مشيرا الى ان لتركيا مكانة كبيرة في قلب كل كويتي على موقفا في الساعات الأولى من الغزو الصدامي الغاشم وقد كانت من أوائل الدول التي نددت بالغزو ولن ننسى ذلك الفصل. وأردف كذلك الى العلاقة الشخصية الحميمة التي تجمع الرئيس التركي مع صاحب السمو الأمير والتي انعكست بشكل إيجابي لافت على جميع لقاءاتنا مع المسؤولين. كما أثنى الشمري على الاحمد حفظه الله.

عسكر يطالب وزير التربية بلائحة ابتعاث طلبة الماجستير والدكتوراه القديمة



عسكر الغنزي

مباشرة بين الطالب والجامعة الخارجية التي سيدرس بها الماجستير والدكتوراه ولا دور لجامعة الكويت الا اصدار الموافقة و صرف راتب الابتعاث فقط وتخلت الجامعة عن مسؤولياتها القانونية والدستورية في مساندة الشباب الكويتي ودعمه ومساندته على الحصول على الموافقات الخارجية وضمانه ماليا. وأضاف عسكر ان اللائحة التجريبية الجديدة وضعت شرطا غريبا وهو الحصول على الموافقة غير المشروطة اولاً من الجامعة الكويتية المحددة من قبل جامعة الكويت بينما كانت اللائحة القديمة تنص على ان تقبل جامعة الكويت اولاً طلب الابتعاث ثم تقوم بابتعاث الطالب لأي جامعة معترف بها. وتابع عسكر: ان اللائحة الجديدة تضمنت تخلي جامعة الكويت عن مسؤولياتها في ضمان طلاب الدراسات العليا المتبعثين ماليا، من خلال عدم تكفلها الضمان المالي الذي تشترط وجوده الجامعات الخارجية من كل طالب يدرس

دعا النائب عسكر العنزي وزير التربية ووزير التعليم العالي د. نايف الجحرف الى اعادة لائحة الابتعاث للدراسات العليا بجامعة الكويت الى ما كانت عليه في السابق والغاء التعديلات المحققة والتجريبية التي أدخلتها الجامعة عليها فجأة وفي سريته على ما دون اعلان عنها، مع اعادة العمل باللائحة القديمة.

وقال عسكر في تصريح صحافي: اننا على ثقة بان الوزير الجحرف لن يرضيه البقاء على لائحة الابتعاث الجديدة التي تضع العراقيل امام الشباب الكويتي الراغب في اكمال دراساته العليا والحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه لخدمة الكويت والارتقاء في جميع مجالات الحياة.

وتابع عسكر: ان الشباب الكويتي عند توجيههم الى ادارة جامعة الكويت لتقديم طلبات الابتعاث فوجؤا بحدوث تغييرات في لائحة الابتعاث لم يعلن عنها مسبقا تضمنت وضع شروط تعجيزية امامهم ومنها انها جعلت العلاقة

لديها وهو يتراوح بين 20 و 30 الف دينار، كانت جامعة الكويت تتكفلها وتضمن الطلاب المتبعثين، الا انه في اللائحة الجديدة تخلت جامعة الكويت عن هذه المسؤولية، وهو اجراء تعسفي في جامعة الكويت لانه لا يملك معظم الطلاب الراغبين في دراسة الماجستير والدكتوراه بالخارج الضمان المالي الذي تشترطه الجامعات الخارجية، وعدم تولى حكومة الكويت ضمانهم ماليا يعني عدم قدرة معظم الشباب الكويتي على اتمام الدراسات العليا، وهو ما سيؤدي الى تفرغ الكويت من الاكاديميين الكويتيين لصالح غير الكويتيين.

وتساءل عسكر: لماذا تم تعديل لائحة الابتعاث في سرية ومن دون اعلان مسبق حتى انه لا يعلم بها الطالب الا عند توجيهه الى جامعة الكويت لتقديم الطلب؟ ولماذا تاخرت الجامعة في اقرار تلك التعديلات لتصدر بعد بدء العام الدراسي وهو ما يصعب مهمة حصول طلابنا على موافقات غير مشروطة من الجامعات الخارجية لعدم

الحوية مشيدا بحملة «ناطربيت»: نموذج مشرف للعمل المدني



د.محمد الحويلة

وقت ممكن. وأشار الى ان الهدف الاساسي وفق خارطة طريق الحملة والذي يتبناه هو توزيع ما لا يقل عن 12 الف وحدة سكنية سنويا، مما يساعد في تغطية الطلبات السنوية التي تقدر بأكثر من 8 آلاف طلب سنويا، وتساعد الوحدات الإضافية الموزعة في التقليل من لائحة الانتظار، مما يساهم في انخفاض أسعار العقار بشكل معقول، مشيرا الى انه سيتبنى التشريعات التي تحقق هذا الهدف على حل الأزمة، وذكر انصوري ان المقترحات التشريعية المقدمة من حملة «ناطربيت» وستبناها، أبرزها تشريع قوانين بتأسيس شركات التطوير العقارية وإعطائها صفة الاستعجال، مما يساهم في تخلي العقبات البيروقراطية، مما يساهم في توزيع الأراضي بشكل أسرع. وتابع: وهناك جانب

دعا النائب د.محمد الحويلة الحكومة الى سرعة إيجاد حلول عملية لحل القضية الإسكانية التي باتت تؤرق الكويتية وتهدهدها بعدم الاستقرار الاجتماعي نتيجة الانتظار لسنوات طويلة لحين الحصول على حق الرعاية السكنية من الدولة رغم ما تتمتع به الكويت من وفرة مالية سنوية.

وقال الحويلة في تصريح صحافي: ان حملة «ناطربيت» تعد نموذجا مشرفا للعمل المدني الشعبي الذي يتبنى القضية الإسكانية سواء من خلال الفعاليات او تقديم المقترحات العملية التي لو طبقت لادت الى التخفيف من حدة الأزمة الإسكانية، مشيرا الى انه سيتم تطبيق مقترحات الحملة فيما يتعلق بخارطة الطريق التي قدمتها لحل أزمة الإسكان، متمنيا على الحكومة العمل بهذه المقترحات بأسرع

وجود مقاعد دراسات عليا شاغرة في تلك الجامعات؟ وهل للتعديلات هدفا مفعة اشخاص معينين تنطبق عليهم الشروط؟ وهل هي محاولة لتوريث مهنة التدريس في الجامعة لابناء الاساتذة فقط وحرمان باقي ابناء الشعب الكويتي النابغ من اكمال دراستهم العليا خارج البلاد ليعودوا لخدمة بلادهم؟ واختم عسكر تصريحه مطالبا وزير التربية ووزير التعليم العالي بالعودة للائحة الابتعاث القديمة والغاء التعديلات التعجيزية، مشيرا الى ان نهضة الدول الكبرى قامت على تولى الدولة مسؤولية ابتعاث ابناءهم للدراسة في الخارج والعودة بالعلوم والخبرات الحديثة لبلدانهم، وهو ما نريد تحقيقه بالكويت، فهناك مشاريع تعليمية جامعية في الطريق وتحتاج لاعاد كبيرة من اعضاء هيئة التدريس الاكاديميين من الكويتيين مثل بعض الكليات التي يتم انشاؤها وكذلك جامعة الشداية مع أهمية توطئ وظائف التدريس بالجامعة.

العمير: استمرار صرف علاوات دعم العمالة للموظف في حال فقدانه للوظيفة

للمواطن.



د.علي العمير

قدم النائب د.علي العمير اقتراحا برغبة جاء فيه: يعتبر قانون دعم العمالة الوطنية أحد أهم القوانين التي أصدرتها الدولة وجاء بهدف تنظيم سياسات استخدام القوى العاملة الوطنية واعتماد الإجراءات التي تشجع الجهات غير الحكومية على تشغيل العمالة الوطنية لتعديل تركيبة قوة العمل وتنفيذ خطط احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، وتكمن أهمية القانون في مساهمته في توفير فرص عمل للمواطنين ذلك لان العمالة الوطنية مهمة لاستمرار دوران عجلة الاقتصاد في الدولة. ونص الاقتراح على استمرار صرف العلاوات المنصوص عليها بقانون دعم العمالة الوطنية للعاملين في القطاع الخاص في حال فقدانهم لوظائفهم وحتى حصولهم على وظيفة جديدة، ولحد من استغلال هذا الدعم استغلالا سلبيا بحسب للمواطنين العاملين بالقطاع الخاص الاستفادة من هذا النظام لمدة اقصاها 12 شهرا طوال الحياة الوظيفية

معصومة تسأل العبدالله عن السند القانوني لإحالة من تجاوزوا الـ 30 عاما للتقاعد

ولماذا لا يتم تطبيق القرار اختياريًا مع تقديم مكافأة نهاية الخدمة التشجيعية؟

وجهد النائبة د.معصومة المبارك سؤالاً برلمانياً الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: تشهد الوزارات والمؤسسات الحكومية وهل يحق للوزير الاستثناء من هذا القرار لمن يشاء؟ وما هي معايير الاستثناء؟ وهل ينطبق هذا القرار على من تم تعيينهم براسيم أميرية في حالة عدم انتهاء مدة سريان المرسوم الأميري؟ وهل تم صرف لأي ممن تمت إحالتهم للتقاعد بموجب هذا القرار مكافأة نهاية الخدمة لمساعدتهم في مواجهة التزاماتهم المالية بعد التقاعد وتعبيرا عن التقدير لهم لما قدموه من خدمات؟



د.معصومة المبارك

العازمي لوزيرة الشؤون: لماذا المماطلة في إنشاء هيئة القوى العاملة؟

المعنية لتفتيد هذا القانون. وأضاف العازمي بالقول: من الغريب ان تكون قيادات وزارة الشؤون العليا (الوزيرة الرشيد، والوكيل عبدالحسن المطيري) من أهل القانون وتنفع قشة معينة، مؤكدا ان البعض ينظر لمصلحة متنفذين بينما يتناسى المصلحة العامة للبلاد.



حمدان العازمي

استغرب النائب حمدان العازمي من مماطلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في إنشاء هيئة القوى العاملة، بالرغم من ان القانون نص على أهمية إنشاء هذه الهيئة خلال ستة من اقرار قانون العمل والذي صدر في عام 2010، مؤكدا ان هذه المماطلة تثير الكثير من علامات الاستفهام حول عمل الوزارة وإدارتها من قبل وزيرتها ذكرى الرشيد. وقال العازمي ان المادة التاسعة من قانون العمل رقم 2010/6 التي تنص على إنشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة، لتكون تحت اشراف وزير الشؤون، وتكون هي المسؤولة الوحيدة عن استخدام واستخدام العمالة الوافدة ببناء على طلبات اصحاب العمل، على مفعلة تماما، خاصة مع تسريبات وزارة الشؤون بانها جاهزة لإطلاق هذه الهيئة، بيد اننا لم نر اللائحة الداخلية ولا حتى مؤشرات من قبل الإدارات

الذي وصل مستويات خيالية، يجب فرض ضرائب على البيوت التي تبلغ قيمتها أكثر من 250 ألف دينار. واضحاب هذه البيوت يعتبرون مليونيرات بالدولار. لذلك لن يضر المليونير دفع ضرائب بمعدل 5٪ بشكل سنوي حسب سعر البيت بالسوق. وهذا القانون يساعد في استقرار الأسعار بسبب اضطرار ملاك البيوت الغالية الى بيع بيوتهم في حال عدم قدرتهم على دفع ضريبة البيوت. وأشار الحويلة الى ضرورة ان تقدم الحكومة لمجلس الأمة تقارير دورية عن المشاريع الإسكانية وبيان الخطة المستهدفة موزعة زمنيا وبيان ما تم إنجازه وما لم يتم وأسباب عدم الإنجاز ومحاسبة المقصرين، لافتا الى انه يجب ان توفر الحكومة جدولا زمنيا لتوزيع أراض بشكل سنوي.

تشريعي آخر يساعد في رفع تكلفة احتكار الأراضي الفضاء. وهو مطبق في دول أخرى مثل مصر. وهو قانون يجرم ملاك الأراضي نسبيا متزايدة في حال عدم تطويرها، مما يفرض ضغطا ماليا يساعد في بناء الأراضي بسرعة، ويحمي المواطنين من احتكار الشركات العقارية للأراضي لغترة طويلة. ويجب ان يبدأ حساب الضريبة من اول سنة وتزيد حتى تصبح قيمة الضريبة أكثر من قيمة الأرض بعد 3 سنوات ويضطر المالك لتسليم الأرض للدولة بعد فشله في تطويرها. ونفس القانون يجب ان يطبق على الجميع من مواطنين وشركات حتى لا يتم التحايل عن طريق نقل ملكيات الأراضي من الشركات الى المواطنين كما هو حاصل الآن. وزاد الحويلة: ولحد من ارتفاع أسعار العقار السكني

الاستثمار الحقيقي هو تطوير الأداء الوظيفي للمعلم وإنصافه

أكد النائب د.محمد الحويلة ان النهوض بالتعليم في البلاد هو مسؤولية مجتمع مما يحتم تضاعف الجهود في سبيل النهوض بالنظام التعليمي بالكويت، معتبرا مبدأ الصرف على العملية التعليمية وتطوير الأداء الوظيفي للمعلم يأتي بمنزلة استثمار حقيقي ومربح، وهو خير استثمار للعنصر البشري. وطالب الحويلة الجميع بالوقوف الى جانب المعلم وإضافته وتشجيع الكوادر الوطنية للعمل في مجال

التعليم، لافتا إلى ضرورة الاهتمام بالمعلم فهو مربي الأجيال وباني الأمة ويفتح أمامنا أبواب المستقبل الباهر ويغرس في كل بيت غرسة تزدهر بالتمز وعلو يديه تكبر هذه الغرسة ويديه يعلو المجتمع ودونهما يسقط. وأضاف الحويلة في تصريح بمناسبة يوم المعلم: ان المعلم هو المستثمر الأهم في هذا البلد الطيب أهله فمعه نستثمر أغلى ما عندنا ونضع أبناءنا وديعة لديه يعلمهم أصول دينهم وديناهم

ويعلمهم كيف يجوبون هذا البلد كما أنه هو الضمانة الحقيقية لنجاح أي تنمية مستقبلية في أي بلد فمن شب على شيء شاب عليه والتعليم في الصغر كالنقش على الحجر. واستطرد قائلا: وقفة قصيرة مع النفس ننصون من خلالها دور المعلم في المجتمع يجعلنا نذكر ضخامة الدور الذي يقوم به المعلم وعظم المسؤولية التي تقع على كاهله فسا هذه الألوفاؤلفة من اولادنا وفلذات

اللائق في ظل الأعباء المتزايدة التي يتحملونها، مشيرا الى انه سيتواصل باستمرار مع جمعية المعلمين لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم لضمان مستقبل وظيفي أكثر رخاء من أجل تطوير أدائهم والنهوض بالعملية التعليمية والوصول بها الى وضع يسبح لها بالمناسبة محليا وإقليميا وعالميا.